فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة و
هذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة
تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب
لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب
ايضا عالما بانه لم يجئ فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل يحتمل الاقسام احدها ان يكون المخاطب مع
علمه بانه لم يجئ عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود
القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كانت بملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد
ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب
لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره ان اسناده الى ما هو له عنده بناء على سهو او
نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما
عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه
على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه
لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في
العقل واقع موقعه تعريف المفتاح غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس اي غير جامع لعدم صدقه على
ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقوله في الظاهر والجواب عنه بانه انما تركه
مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا مما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه
انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة
او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس
اما الاول فلصدقه على نحو قولنا فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي
نص عليه الشيخ في دلايل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما

المجاز

عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني
ان لا يكون

المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار
افسدنا الشعر على انفسنا واخرجنا الى شيء مغسول والكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق
والمعرفة الثاني انه لا ينافي ذلك تقدير المضاف فيه لانه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة
المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه مراد وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن
الملابس اي الى فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما يجيء وهذا اسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة
ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام
والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو
له فقد صرح في التعريف من المجاز الاتي بما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشارح فمن قبيل
المطلق نائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون بجهة الاثبات او النفي واثبات الفعل
لما هو له معناه ظاهر واما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن
النفي واوقع بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات والاسناد في
قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري
فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات
مثل انهارك صائم وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي
ويسمى مجازا عقليا ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل
او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل
وغير المفعول به فيما بني للمفعول بتاول متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشيء انك تطلبت ما
يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل
الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلايل الاعجاز وحاصله ان ينصب قرينة صارفة